في وقت اتهمت فيه واشنطن دمشق بـ «المراوغة» حيال اتفاق تدمير ترسانتها الكيماوية

الأزمة السورية: الأمم المتحدة تحمل القوى الكبرى مسؤولية.. دماء الأبرياء

■ باور: «حظر الأسلحة» تحاول التوصل إلى اتفاق لتدمير «الكيماوي» وسوريا ترفض التفاوض بجدية

الأخضر الابراهيمي متوسطا سيرغي لافروف وجون كيري

أطفال سوريا يبكون أهاليهم ومستقبلهم الضائع

■ محققو «المتحدة»: مجلس الأمن يتحمل مسؤولية السماح للأطراف المتحاربة بانتهاك قواعد الحرب

عواصم - «وكالات»: قالت المبعوثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة امس الاول إن سوريا تراوغ في تعاملها مع اعضاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وترفض التفاوض بجدية بشأن تدمير منشآتها التي تستخدم في إنتاج الغازات السامة.

جاء هذا الانتقاد الحاد لحكومة الرئيس السوري بشار الأسد بعد أن قالت المنظمة في لاهاي ان سوريا شحنت نحو ثلث مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية ومنها غاز الخردل لتدميرها في الخارج.

وقالت السفيرة الأمريكية سامانثا باور في صفحتها على موقع تويتر «منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحاول التوصل إلى اتفاق لتدمير منشآت إنتاج الأسلحة الكيميائية. وسوريا ترفض التفاوض بجدية «وعلى وشك» أن تفوت موعدا نهائيا آخر».

وكانت سوريا طلبت من المنظمة العام الماضي السماح لها بتحويل بعض منشآتها المعلن عنها في إطار برنامجها للاسلحة للاستخدام السلمي لكن دبلوماسيين غربيين قالوا إنهم لا يتقبلون هذه الفكرة لأنها قد تترك لدى سوريا بعض قدرات الأسلحة الكيميائية.

وقالت باور «يجب على سوريا أن تعجل بخطى تنفيذ العملية امتثالا بالمواعيد النهائية التي حددتها المنظمة. ولم يتم حتى الآن إزالة سوى 20 بالمئة من الأسلحة الكيماوية ذات الأولوية الأولى. وينطوي التأخير على خطر». والكيماويات ذات الأولوية الأولى هي أخطر العناصر اللازمة لإنتاج الغازات السامة.

وجاءت تغريدات باور في أعقاب جلسة إحاطة لأعضاء مجلس الأمن الدولي خلف أبواب مغلقة تحدثت فيها سيجريد كاج رئيسة البعثة المشتركة من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للإشراف على تدمير الترسانة الكيماوية لسوريا عن سير عملية إزالة مخزونات سوريا من الغازات السامة.

وتحدثت كاج للصحفيين بعد إفادتها. وكانت أكثر تفاؤلا من باور في تقييمها إذ قالت إن «السلطات على أعلى مستوى أكدت» استمرار تعاون الحكومة السورية.

وكان الرئيس السوري بشار الأسد وافق على تدمير أسلحته الكيماوية في أعقاب الغضب الدولي بسبب هجوم غاز السارين في الغوطة في أغسطس وهو أشد الهجمات الكيماوية فتكا على مستوى العالم في 25 عاما. وهددت الولايات المتحدة بتوجيه ضربات عسكرية لسوريا لكنها تراجعت بعدما تعهد الأسد بالتخلي عن أسلحته الكيماوية.

ورفضت كاج التعقيب على تقرير لمحققين لحقوق الإنسان تابعين للأمم المتحدة قال إن الاسلحة الكيماوية التي استخدمت في واقعتين في سوريا العام الماضي كان مصدرها فيما يبدو مخزونات الجيش السوري.

وتبادلت الحكومة السورية والمعارضة الاتهامات باستخدام الأسلحة الكيماوية المحظورة بموجب القانون الدولي. ونفى كل منهما اتهامات الطرف الآخر.

وفي يناير قال كبير محققي الأمم المتحدة اكي سلستروم الذي قاد فريقا من المفتشين في سوريا إن الحكومة السورية التي اتهمت المعارضة بالمسؤولية عن هجوم بغاز السارين في أغسطس لم تقدم تفسيرا معقولا كيف يمكن لمقاتلي المعارضة الحصول على غاز الأعصاب.

بالمقابل قال محققو الأمم المتحدة يوم الأربعاء إن أطراف الحرب الأهلية جميعا في سوريا يستخدمون أساليب القصف والحصار لمعاقبة المدنيين وإن القوى الكبرى تتحمل مسؤولية السماح باستمرار مثل جرائم الحرب هذه.

وفي أحدث تقرير لتوثيق ما يحدث في سوريا من فظائع دعا المحققون مجلس الأمن الدولي مجددا إلى إحالة الانتهاكات الجسيمة لقواعد الحرب إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وقال باولو بينيرو الذي يرأس لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا في مؤتمر صحفي «يتحمل مجلس الأمن مسؤولية السماح للأطراف المتحاربة بانتهاك هذه القواعد مع الإفلات من العقاب».

وأضاف قوله «من الاتجاهات الصارخة التي وثقناها هو أن استخدام سلاح الحصار ومنع المعونات الإنسانية والغذاء والمواد الضرورية مثل الرعاية الطبية والمياه النظيفة أجبر الناس على الاختيار بين الاستسلام والموت جوعا».

ودعمت القوى العالمية المنقسمة طرفي الصراع السوري المستمر منذ ثلاث سنوات وأدى الجمود الدبلوماسي إلى زيادة إراقة الدماء.

وقال التقرير إن قوات الرئيس السوري بشار الأسد حاصرت مدنا منها مدينة حمص القديمة وقصفتها بلا هوادة وحرمتها من الغذاء في إطار حملة «الجوع حتى الركوع».

وأضاف التقرير أن سلاح الجو السوري أسقط براميل متفجرة على حلب «بكثافة صادمة» مما أسفر عن مقتل مئات المدنيين وإصابة الكثير.

وقال بينيرو «اتذكر جيدا التحدث إلى طبيب كان يعالج ناجين من الهجمات بالبراميل المتفجرة. وكان بعض الضحايا اطفالا فقدوا أطرافهم».

وكشف التقرير أن قوات المعارضة التي تقاتل للإطاحة بالأسد لا سيما المقاتلين الإسلاميين الأجانب بما في ذلك جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام التي تستلهم نهج تنظيم القاعدة كثفت الهجمات على المدنيين فضلا عن احتجاز الرهائن وإعدام السجناء وتفجير السيارات الملغومة لبث الرعب.

والتقرير الذي جاء في 75 صفحة ويغطي الفترة من 15 من يوليو إلى 20 من يناير هو السابع الذي تصدره الأمم المتحدة منذ تشكيل لجنة التحقيق في سبتمبر عام 2011 بعد ستة اشهر من بدء الانتفاضة على الأسد.

ولم يسمح للمحققين بالذهاب إلى سوريا لكن أحدث النتائج استندت إلى 563 مقابلة جرت عبر سكايب أو الهاتف مع ضحايا وشهود لا يزالون في البلاد أو مقابلات شخصية مع لاجئين في الدول المحيطة.

وقال فريق التحقيق الذي يضم 24 محققا من بينهم كارلا دل بونتي محققة الأمم المتحدة السابقة في جرائم الحرب إن جميع الأطراف انتهكت قواعد الحرب المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف.

وقد وضع الفريق أربع قوائم سرية للمشتبه بهم.

وردا على سؤال عن مسؤولية الأسد رفض بينيرو الافصاح عن الأسماء في قوائم المشتبه بهم. وقال «ذكرنا مرارا مسؤولية من هم في المستويات العليا من الحكومة».

واضاف قوله «التقارير إن لم تساعد على ضمان المساءلة في الوقت الحاضر فإنها فيما أعتقد ستكون مادة مهمة في المستقبل وكذلك سيكون بنك بياناتنا وقوائم الجناة التي أعددناها».

وقال المحققون المستقلون بقيادة الخبير البرازيلي بينيرو إن المقاتلين وقادتهم ربما يتحملون مسؤولية ارتكاب جرائم لكن دولا تنقل الأسلحة إلى سوريا تتحمل المسؤولية أيضا.

وقال التقرير إنه على الرغم من تحقيق قوات الحكومة السورية مدعومة بقوات أجنبية من حزب الله اللبناني وميليشيات عراقية لبعض المكاسب وصل القتال إلى حالة من اللاحسم مما تسبب في خسائر بشرية ومادية كبيرة.

وقال التقرير «اعتمدت الحكومة على قوة النيران المتفوقة لسلاح الجو والمدفعية على نطاق واسع بينما لجأت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة إلى أساليب الحرب غير المتكافئة بشكل متزايد مثل التفجيرات الانتحارية واستخدام العبوات الناسفة».

وأضاف التقرير أنه في إطار استراتيجية تهدف إلى إضعاف قوات المعارضة وكسر إرادة قاعدتهم الشعبية حاصرت القوات الحكومية المناطق المدنية وقصفتها.

وقال التقرير «تحول الحصار الجزئي الذي يهدف إلى طرد الجماعات المسلحة إلى حصار شديد يمنع ايصال الإمدادات الأساسية بما في ذلك الغذاء والدواء وذلك كجزء من حملة -الجوع حتى الركوع».

وذكر التقرير أن قوات المعارضة في مختلف أنحاء سوريا «تسببت في آلام بدنية أو نفسية شديدة أو معاناة للمدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتهم» بمن فيهم السجناء.

وفي اشارة إلى منطقة الرقة في شمال سوريا الخاضعة لسيطرة جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام قال التقرير «الأفعال التي ارتكبتها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ... في المناطق الخاضعة لسيطرتهم ضد السكان المدنيين تمثل تعذيبا ومعاملة غير إنسانية وجريمة حرب وفي «الرقة» جريمة ضد الإنسانية».

وأضاف التقرير أن قوات المعارضة طوقت بلدتي نبل والزهراء الشيعيتين لتحاصر 45 ألف شخص في محافظة حلب.

وتابع التقرير «يفرض الحصار جماعات تابعة للجبهة الإسلامية وجيش المجاهدين وجبهة النصرة والجبهة الثورية السورية من خلال وضع نقاط تفتيش حول المنطقة وقطع خطوط الكهرباء وإمدادات المياه».

المعارضة تخرج من نفق إقالة إدريس .. وترفض مفاوضة حزب الله

سليم إدريس وأحمد الجربا

عواصم - «وكالات»: قالت المعارضة السورية إنها تمكنت بعد مفاوضات دامت ليومين من معالجة الأزمة التي طرأت بعد صدور قرار إقالة اللواء سليم إدريس من رئاسة هيئة الأركان العامة، وتقضي بتقديمه استقالته، على أن يستقيل أيضا وزير دفاع المعارضة، أسعد مصطفى، كما أعلنت رفضها لما طرحه السفير الأمريكي السابق بسوريا، روبرت فورد، لجهة ضرورة التفاوض مع حزب الله.

وجاء في بيان للائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية أن رئيسه أحمد الجربا «أنهى اجتماعات دامت يومين مع القادة الخمسة في هيئة الأركان العامة والقائد الثوري في الجبهة الجنوبية ورئيس المجلس العسكري في درعا وتم الاتفاق فيها على أن يقدم أسعد مصطفى وزير الدفاع استقالته ويقبلها الجربا، وأن يقدم اللواء سليم ادريس استقالته من رئاسة هيئة الأركان العامة ويعين مستشارا لرئيس الائتلاف للشؤون العسكرية».

كما قرر المجتمعون توسعة المجلس العسكري الأعلى وزيادة عدد أعضائه، وذلك بعد لقاءات عقدها الجربا مع الضباط الكبار وبينهم إدريس والعميد عبد الاله البشير، الذي اختير سابقا لخلافته. من جانبه، رد الناطق الرسمي باسم الائتلاف، لؤي صافي، على تصريحات السفير الأمريكي السابق، روبرت فورد، باعتبار التفاوض مع ميليشيات حزب الله والفصائل الشيعية التي تقاتل إلى جانب نظام الرئيس بشار الأسد «جزءا من الحل السياسي في سوريا» مؤكدا أن المعارضة «لن تفاوض إلا السوريين، ولا تقبل مشاركة الميليشيات الخارجية التي تمتهن قتل الشعب السوري ضمن إطار الحل السياسي، وتحت ذريعة الأمر الواقع».

وأضاف صافي أن المعارضة لن تقبل الدعوة للاستسلام إلى الأمر الواقع «بعد ثلاث سنوات من النضال» مضيفا: «تدخل هذه الميليشيا الطائفية تحت أنظار العالم وهم يقتلون السوريين، هو أمر يخالف بشكل واضح، الأبجديات الأولى للقانون الدولي». يشار إلى أن فورد الذي غادر منصبه قبل فترة كان قد تحدث عن الملف السوري في لقاء بجامعة أمريكية قال خلاله إن المفاوضات يجب أن تشمل الجماعات المسلحة على الأرض، بما في ذلك حزب الله الذي قال المسؤول الأمريكي السابق إنه أرسل آلاف المقاتلين لدعم نظام الرئيس بشار الأسد، إلى جانب الحرس الثوري الإيراني.

الإدارة الأمريكية تحاصر الجعفري .. حول نيويورك

بشار الجعفري

واشنطن - «وكالات»: أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنها وضعت قيودا على تحركات السفير السوري لدى الامم المتحدة بشار الجعفري، مشيرة إلى أنه لا يحق له التحرك لابعد من مسافة قطرها 40 كلم حول نيويورك.

وأضافت الوزراة أن هذا القرار يأتي بعد تلقيها شكاوى من قيام الجعفري بمحاولات لتقسيم الجالية السورية في أمريكا. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية جنيفر بساكي إنها أبلغت الممثل الدائم لسوريا لدى الأمم المتحدة في نيويورك بشار الجعفري بأن تحركاته تنحصر ضمن مسافة 40 كلم» حول مانهاتن.

ويتعين على دبلوماسي بعض البلدان، بما فيها الدول المدرجة تحت خانة داعمي الإرهاب الحصول على اعفاء من وزارة الخارجية الامريكية اذا ارادوا التحرك داخل الولايات المتحدة.

وكان العديد من الأمريكيين من أصول سورية اشتكوا من أن الجعفري يقوم بحملة دعاية في مختلف أنحاء الولايات المتحدة من أجل «خداع الأمريكيين وإثارة الخلافات» بين أفراد الجالية السورية المقيمة في الولايات المتحدة.

«المفخخات» تهز حماة والرقة.. والقصف الحكومي مستمر

مواطنون يحاولون انقاذ ضحايا قصف حكومي على ريف دمشق

دمشق - «كونا»: سقط عشرات الاشخاص ما بين قتيل وجريح جراء تفجيرات انتحارية بسيارات مفخخة في حماة والرقة وسط البلاد وشمالها. وقالت وكالة الانباء السورية الرسمية «سانا» ان تفجيرا انتحاريا بسيارة مفخخة وقع امس قرب فرع المؤسسة العامة للدواجن على مدخل حماة الجنوبي ما اسفر عن قتلى وجرحى واضرار مادية.

وفي محافظة الرقة قال المرصد السوري في بيان له امس ان مقاتلين اثنين من الدولة الاسلامية في العراق والشام «داعش» فجرا نفسيهما بآليتين مفخختين داخل الفرقة 17 التابعة لقوات النظام بعد منتصف ليل امس الاول مؤكدة وقوع قتلى وجرحى في صفوف القوات النظامية. واضافت ان القوات النظامية اشتبكت مع مقاتلي الدولة الاسلامية في العراق والشام حيث تم استهداف مقاتلي «داعش» بقذائف الهاون.

كما تدور منذ صباح الامس اشتباكات عنيفة بين القوات النظامية مدعمة بقوات الدفاع الوطني من جهة ومقاتلي جبهة النصرة وعدة كتائب اسلامية مقاتلة على الاوتستراد الدولي جنوب بلدة مورك التي تسيطر عليها هذه الكتائب منذ اكثر من شهر قاطعة بذلك طريق الامداد العسكري للقوات النظامية عن معسكري وادي الضيف والحامدية وحواجز مدينة خان شيخون بريف ادلب الجنوبي. في حين سيطر فجر الامس مقاتلو جبهة النصرة ولواء الامة وعدة كتائب اسلامية مقاتلة على حاجز النمر شمال مدينة خان شيخون بريف ادلب عقب اشتباكات عنيفة مع القوات النظامية ما ادى الى مقتل مقاتل من الكتائب الاسلامية المقاتلة واعطاب دبابة وعدة اليات للقوات النظامية ومقتل وجرح ما لا يقل عن 15 عنصرا من عناصر القوات النظامية بينهم ضابط برتبة مقدم. كما نفذ الطيران الحربي قبل قليل غارتين جويتين على محيط حاجز النمر دون وجود انباء عن خسائر بشرية فيما وردت معلومات عن مقتل ملازم من القوات النظامية اثر استهدافه من قبل الكتائب الاسلامية المقاتلة في حاجز الطيار بمنطقة المسطومة قرب مدينة ادلب. وتتعرض الان منطقة مزارع ريما بمحيط بيرود بالقلمون بريف دمشق لقصف عنيف من قبل القوات النظامية التي تحاول السيطرة على المزارع منذ عدة اسابيع كما قصفت طائرة حربية مناطق في مزارع ريما. من جانبها اعلنت الهيئة العامة للثورة السورية امس ان حصيلة القتلى جراء الصراع الدائر في سوريا بلغت امس الاول 58 قتيلا معظمهم في حلب ودمشق وريفها. وقالت الهيئة في بيان اصدرته ان عدد القتلى في العاصمة السورية وريفها يوم امس الاول بلغ 20 قتيلا وفي حلب شمال سوريا 18 قتيلا ولم يتم التمكن من توثيق كافة القتلى نتيجة القصف بالبراميل المتفجرة على احياء متفرقة فيها بسبب كثرة اعداد الجرحى تحت الانقاض.

واضافت ان عدد القتلى في حمص وسط البلاد بلغ عشرة بينهم ثلاثة اطفال وفي درعا اربعة قتلى وادلب ثلاثة قتلى ودير الزور شرق سوريا ثلاثة قتلى.

وقالت الهيئة ان ثلاثة اشخاص ماتوا جوعا في مخيم اليرموك جراء الحصار المفروض عليه منذ عدة ايام اثر انهيار هدنة انهاء ازمة المخيم القريب من دمشق وتوقف ادخال المساعدات الغذائية والادوية اليه وعودة القتال بين قوات المعارضة من جهة وقوات النظام مدعومة بقوات الجبهة الشعبية الفلسطينية القيادة العامة من جهة اخرى.